ديسمبر 2023

حول إقامة دولة اسكتلندا الجديدة: نظام الضمان الاجتماعي في دولة اسكتلندا المستقلة

ملخص

نظرة عامة

يُعد هذا ملخصًا للمقترحات التي تقدمها الحكومة الاسكتلندية بشأن الضمان الاجتماعي في دولة اسكتلندا المستقلة، حيث إن التقرير الكامل:

- يستعرض أسباب احتياج المملكة المتحدة إلى إدخال إصلاحات عاجلة على نهجها المتعلق بالضمان الاجتماعي، ويُحدد التغييرات الأولية التي ستجريها هذه الحكومة الاسكتلندية فور حصولها على الاستقلال
- يُحدد رؤية الحكومة الاسكتلندية حول كيفية جعل الضمان الاجتماعي أكثر عدلاً وإكرامًا واحترامًا للأشخاص على المدى الطويل، وكيف يمكن للنهج الجديد أن يساعد في تحقيق اقتصاد قوي يتمتع بالاستقلال

من الجدير بالذكر أنه ستُقدم المقترحات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية في تقرير لاحق ضمن سلسلة إقامة دولة اسكتلندا الجديدة.

يقدم التقرير الرئيسي مزيدًا من التفاصيل حول هذه المقترحات، وتحليلًا للأدلة التي تستند إليها، فضلًا عن المراجع الخاصة بالمصادر.

نظام الضمان الاجتماعي بالمملكة المتحدة

إن وجود نظام ضمان اجتماعي قوي يمثل إحدى الركائز الرئيسية لمجتمع يتسم بالعدالة والمساواة، إذ يجب أن يوفر لنا جميعًا سبل الحماية من تقلبات الحياة عندما نبدأ أولى خطواتنا نحو تكوين أسرة أو البحث عن فرصة عمل أو الانتقال إلى سن التقاعد. ينبغي أن يقدم نظام الضمان لنا الدعم في حالات الاعتناء بأحد أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو في حال عدم القدرة على العمل أو تحمل تكاليف إضافية بسبب مرض أو عجز، كما ينبغي أن يساهم النظام في الحد من وتيرة الضرر الناجم عن الفقر وأن يوفر دخلًا يسمح للأشخاص بالتمتع بحياة كريمة ومزدهرة وليس مجرد البقاء على قيد الحياة.

يمثل نظام الضمان الاجتماعي القوي إحدى الركائز لدولة أكثر عدلًا ومساواة وأساسًا يقوم عليه اقتصاد أكثر فعالية وإنتاجية، كما يُعد استثمارًا جوهريًا في مجتمع يتسم بالعدالة والازدهار.

وعلى الرغم من ذلك، فقد قدم النهج الذي تتبعه المملكة المتحدة إزاء الضمان الاجتماعي على مدار عدة سنوات مستويات غير كافية من الدعم المالي. وقد أدى تجميد الإعانات، ووضع الحدود القصوى، وفرض شروط العمل والعقوبات إلى تآكل قيمة الضمان الاجتماعي وضعف فعالية شبكة الأمان.

أظهر الإعلان الأول من سلسلة "إقامة دولة اسكتلندا الجديدة" ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض إعانات البطالة في المملكة المتحدة عن الدول الأوروبية المستقلة التي يمكن مقارنتها باسكتلندا، وهو ما يشير وكذا السياسات الموضحة أعلاه إلى أن نظام الضمان الاجتماعي في وستمنستر يوفر حماية مالية غير كافية لأولئك الذين يحتاجون إلى دعم قصير أو طويل الأجل.

في الواقع، وجّه المُقرّر الخاص بالأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع -في نوفمبر من هذا العام- اتهامًا لحكومة المملكة المتحدة بانتهاك القانون الدولي من خلال تقديم مستويات الإعانات "غير الكافية تمامًا"، قائلاً:

> بالنظر إلى أسعار السكن والكهرباء ومستويات التضخم المرتفعة جدًا في أسعار المواد الغذائية على مدى العامين الماضيين، فأعتقد أن تقديم مبلغ 85 جنيهًا إسترلينيًا في الأسبوع للبالغين يكون منخفضًا جدًا حيث لا يمنع الأشخاص من الوقوع في براثن الفقر، وهذا في حد ذاته يمثل انتهاكًا للمادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية [والثقافية].

تُعد التكلفة البشرية للقرارات المتعلقة بسياسة الضمان الاجتماعي التي تتخذها حكومة المملكة المتحدة والتي تؤثر بدورها على الصحة الجسدية والعقلية للأشخاص الذين يعانون من الفقر غير مقبولة. ولهذا السبب، تستثمر الحكومة الاسكتلندية 127 مليون جنيه إسترليني هذا العام للتخفيف من الآثار السلبية لسياسات الضمان الاجتماعي التي تتبعها حكومة المملكة المتحدة، ولا ينبغي لمثل ذلك أن يحدث في بلدٍ يمتلك ثروات هائلة مثل المملكة المتحدة.

قد يؤدي عدم كفاية نظام الضمان الاجتماعي إلى وقوع الأشخاص في براثن الفقر، ما يفرض تكاليف إضافية على المجتمع والحكومة ككل. وعلى النقيض من ذلك، فإن نظام الضمان الاجتماعي القوي والمدمج في الاقتصاد المزدهر، يتمتع بالقدرة على التخلص من التفاوتات الهيكلية والحد من الأضرار الناجمة عن الفقر. كما يمكنه تهيئة الظروف التي تمكّن الجميع من الازدهار، مع الاعتراف بأن العمل مدفوع الأجر لا يتناسب مع الجميع ولا يمثل الطريقة الوحيدة للمساهمة في مجتمع متماسك ومتنوع وعادل والانتماء إليه.

نظام الضمان الاجتماعي المطبق في اسكتلندا

أظهرت حقيقة نقل الصلاحيات كيف يمكن للحكومات التي تتخذ اختيارات مختلفة أن تقدم نظامًا أكثر عدالة ونتائج أكثر إيجابية.

لقد أوكل القانون الاسكتلندي لعام 2016 صلاحيات محدودة تتعلق بالضمان الاجتماعي إلى البرلمان الاسكتلندي، ما أثمر عن وجود نظام ضمان اجتماعي اسكتلندي متميز يتمتع بنهجه الخاص.

جدير بالذكر أن نظام الضمان الاجتماعي المعمول به في اسكتلندا يقدم حاليًا أربعة عشر إعانة، أصدر سبعة منها مؤخرًا ويوفرها داخل اسكتلندا فقط. ومن المتوقع أنه عندما تتمكن وزارة العمل والمعاشات (DWP) من تقديم جميع الإعانات ونقل مكافآت الأشخاص بشكلٍ آمن، فسوف يقدم نظام الضمان الاجتماعي باسكتلندا -هيئة الضمان الاجتماعي الجديدة لدينا- الدعم لحوالي مليونَي بالغ وطفل بإجمالي 5.3 مليار جنيه إسترليني من ميزانية الإنفاق على الإعانات خلال هذه السنة المالية؛ وهذا يوضح كيف يمكن لاسكتلندا أن تحقق تغييرًا جذريًا على نحوٍ يتسم بالكفاءة.

وضعت الحكومة الاسكتلندية بالفعل أهدافًا طموحة تبلور نهجها المتبع في تقديم الإعانات.
على سبيل المثال، تقدم الحكومة الآن خمس دفعات جديدة للأسر ذات الدخل المنخفض تبلغ قيمتها حوالي 10,000 جنيه إسترليني بمجرد بلوغ الطفل ستة أعوام، كما تقدم أكثر من 20,000 جنيه إسترليني بمجرد بلوغ الطفل ستة عشر عامًا.
وصرح داني دورلينغ الأستاذ بجامعة أكسفورد أن المنح الاسكتلندية المقدمة للأطفال تساهم بشكلٍ كبير في "انخفاض هائل لنسبة الفقر بين الأطفال في جميع أنحاء أوروبا لمدة 40 عامًا على الأقل".

وفي السياق ذاته، عمدت الدولة إلى ترسيخ النظام الاسكتلندي على مجموعة من المبادئ التي تضع الكرامة والعدالة والاحترام على رأس أولوياتها. ويرجع ذلك جزئيًا إلى وضع النظام الاسكتلندي بالتعاون مع أشخاص على دراية جيدة بالضمان الاجتماعي؛ وهم أولئك الذين تقدموا بطلبات للحصول على الإعانات بأنفسهم وكذلك المنظمات الداعمة لهم.

وعلى الرغم من التقدم الإيجابي المحرز في مجال نقل الصلاحيات، فإن حكومة المملكة المتحدة لا تزال تستحوذ على غالبية صلاحيات الضمان الاجتماعي بما في ذلك صلاحيات الدخل المنخفض وبلوغ سن العمل وإعانات التقاعد. ولكن مع حصول اسكتلندا على كامل الصلاحيات، ستكون قادرة على القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير.

الضمان الاجتماعي في ظل الاستقلالية

تلتزم الحكومة الاسكتلندية بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إذ سيكون تقديم الضمان الاجتماعي على نحوٍ يتسم بالكفاءة والعدالة على رأس أولويات الدولة إذا ما حصلت على استقلالها.

وبحصول الدولة على استقلاليتها، تبدأ المفاوضات لنقل جميع التزامات الضمان الاجتماعي المحتجزة؛ وهذا من شأنه أن يضمن استمرار الأشخاص في تلقي كامل المدفوعات المستحقة لهم في الوقت المحدد.

تقترح هذه الحكومة إجراء تغييرات شاملة على الجوانب الرئيسية لنظام الضمان الاجتماعي المحتجز حاليًا. ورغم أن إنشاء نظام ضمان اجتماعي كامل سيستغرق وقتًا، فإن السنوات الأولى من الاستقلال توفر فرصة لإجراء تحسينات فورية.

وستعطي هذه الحكومة الأولوية لعشرة إجراءات رئيسية تتعلق **بإصلاح برنامج الائتمان الشامل، وتحسين إعانات مقدمي الرعاية والإعاقة بهدف زيادة القيمة المالية للإعانات؛** والتي من بينها:

1. **إلغاء حد الطفلين وإلغاء "شرط الاغتصاب" بهدف زيادة دخل الأسرة وانتشال بعض الأسر من الفقر.** تشير الأدلة إلى أن حد الطفلين لم يكن له تأثير بالغ على حجم الأسرة، ولكنه أدى إلى زيادة عدد الأطفال في الأسر الكبيرة الذين يعيشون في مستوى الفقر.
2. **إلغاء سقف الإعانات** الذي يحد من مقدار الإعانات السنوية التي تحصل عليها الأسرة، وهذا يؤثر في المقام الأول على الأسر التي لديها عدد من الأطفال. ونحن نسعى بالفعل إلى زيادة الحد الأقصى للإعانات، غير أن الاستقلال سوف يمنح اسكتلندا الصلاحيات الكاملة لزيادة ذلك الحد من الإعانات.
3. **إلغاء ضريبة غرفة النوم** التي تقلل من الإعانات التي يحصل عليها أولئك الذين يمتلكون "الكثير جدًا من غرف النوم" في منازلهم. وقد استخدمت الحكومة الاسكتلندية مواردها الخاصة للتأكد قدر الإمكان من عدم تأثر أي أسرة في اسكتلندا بضريبة غرف النوم، علمًا بأنه من المؤكد أن يساعد الاستقلال على إلغاء ضريبة غرفة النوم من تشريعات الضمان الاجتماعي.
4. **استبدال "قروض الميزانية" الصادرة عن برنامج الائتمان الشامل بمنحٍ** لمساعدة الأفراد والأسر في الأسابيع الأولى من المطالبة بالإعانة الجديدة، وهذا من شأنه أن يقلل فترة الانتظار التي تمتد خمسة أسابيع ويعني تقديم برنامج الائتمان الشامل بالكامل دون استقطاع الخصومات والديون التي يتكبدها الأشخاص في الوقت الحالي.
5. **إنهاء النظام الحالي من العقوبات المفروضة على الإعانات** للتأكد من تقديم الدعم للأشخاص في الوظائف المستدامة وتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل، ما يخلق نهجًا أكثر عدالة وإكرامًا واحترامًا لنظام الضمان الاجتماعي.
6. **إنهاء التمييز على أساس السن في برنامج الائتمان الشامل** سوف يضمن حصول الآباء الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا على نفس الدعم المالي المقدم لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا، حيث إن تكلفة الإيجار والطعام هي نفسها بصرف النظر عن العمر.
7. **بذل المزيد من الجهود للتأكد من تقدم الأشخاص للحصول على مستحقاتهم الكاملة.** تلتزم الحكومة الاسكتلندية التزامًا وثيقًا بتعزيز الاستفادة من الإعانات التي تقدمها الحكومة ودعم الأسر لتحقيق الحد الأقصى من الدخل. وسوف يسمح الاستقلال ببذل المزيد من الجهود، بما في ذلك تغيير دور مدربي العمل للتأكد من حصول الأشخاص على المشورة التي يحتاجون إليها للتمتع باستحقاقاتهم الكاملة.
8. **تعزيز المزيد من الدعم والاستثمار فيه لتغطية تكاليف الانتقال إلى العمل،** بما في ذلك التكاليف المسبقة لرعاية الأطفال وتكاليف السفر والملبس. كما سنقوم بتحويل تقديم الدعم الحالي، المُقدم من خلال مدربي العمل بجوب سنتر بلس والوصول إلى العمل، لضمان الاستجابة للخدمات وتلبية احتياجات أولئك الذين يعتمدون عليها.
9. **المضي قدمًا نحو تحسين الدعم لمقدمي الرعاية غير مدفوعي الأجر،** مع اتباع نهج أكثر شمولية من خلال نظام الضرائب والضمان الاجتماعي الذي يعمل بشكلٍ أفضل لصالح جميع مقدمي الرعاية.
10. **وقف التطبيق وإلغاء التغييرات المتعلقة بتقديم الإعانات المحتجزة الخاصة بالإعاقة والاعتلال الصحي** التي تم تقديمها نتيجة للكتاب الأبيض الخاص بالصحة والإعاقة الصادر عن حكومة المملكة المتحدة.

ينبغي اتخاذ خطوات مبكرة كهذه للعمل على تقليل بعض الضغوط التي تواجهها الأسر الأشد فقرًا في الوقت الحالي، والتسهيل على بعض الأشخاص للانتقال إلى عمل مدفوع الأجر أو البقاء فيه، وتحسين الدعم المتاح لمقدمي الرعاية غير مدفوع الأجر والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتوفر المزيد من التفاصيل حول هذه التغييرات في الكتاب الرئيسي.

من المقرر زيادة النفقات اللازمة لتطبيق الإصلاحات على برنامج الائتمان الشامل المذكور أعلاه إلى أكثر من 250 مليون جنيه إسترليني في الفترة 2023-2024. وهذا ليس بالأمر الهين في حد ذاته بل يجب النظر إليه في سياق القيمة الإجمالية البالغة 24.7 مليار جنيه إسترليني التي تنفقها حكومتا المملكة المتحدة واسكتلندا على الضمان الاجتماعي في اسكتلندا في الفترة 2023-2024. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يؤدي الحد من الفقر والعوز إلى تقليل التكاليف الأخرى التي تتكبدها الدولة على المدى الطويل، كتلك التكاليف الناجمة عن عدم المساواة الصحية: ويرتبط هذا بالنهج الأساسي للحكومة الاسكتلندية تجاه اقتصاد مزدهر وكذلك النهج المشترك للحكومة، مع التركيز على النتائج لجعل الأشخاص أكثر صحة وسعادة وثراء.

سيتيح الاستقلال الفرصة للانتقال إلى نظام جديد للضمان الاجتماعي على المدى الطويل، وسيكون لهذا النظام الجديد مبادئه الخاصة المنصوص عليها في جوهر قانون الضمان الاجتماعي (الاسكتلندي) لعام 2018. على أن يكون نظامًا يكفل الوصول إلى الضمان الاجتماعي كحقٍ من حقوق الإنسان، وهو نظام يلتزم باحترام كرامة الأفراد والحد من مستويات الفقر في اسكتلندا. ومن المتوقع أن يكون نظامًا متكاملًا لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية دون فرض قيود على تقديم الخدمات ضمن نظام ضريبي ونظام ضمان اجتماعي محتجز.

من الممكن أن يضمن مثل هذا النظام **الحد الأدنى للدخل المضمون؛** وهذا بمثابة ضمان للأمن المالي على مدار تقلبات الحياة يمثل الحق في الحصول على دخل لائق يتم تحديده عند مستوى يضمن نوعية حياة كريمة مع حصول الأشخاص على أموال كافية -ليس فقط لتدبير أمورهم ودفع ثمن الاحتياجات الأساسية- بل لتحقيق ازدهارهم. وقد بدأت بالفعل الحكومة الاسكتلندية العمل على هذا الأمر، بدعمٍ من مجموعة خبراء، للنظر في كيفية توفير ضمان الحد الأدنى للدخل. ومن المتوقع أن ينشر فريق الخبراء تقريرًا نهائيًا في عام 2024 يتضمن توصيات بشأن الإجراءات الأولية والطموحات طويلة المدى، بما في ذلك كيفية تحديد مستوى ضمان الحد الأدنى للدخل -بناءً على الاحتياجات وتكلفة المعيشة- والمتطلبات التشريعية وإجراءات التنفيذ.

وبمرور الوقت، سيكون أمام الحكومات المستقبلية فرصة للبناء على هذا بشكلٍ أكبر إذا ارتأت ذلك من أجل تحقيق دخل أساسي شامل، إذ من شأنه أن يوفر مستوى أساسيًا من الدخل للجميع دون شرط وبصرف النظر عن الدخل والموارد الأخرى، فتلك الحكومات تتمتع بالقدرة على توفير الأمن المالي للجميع والحد من عدم المساواة.

ويُعد ما سبق ذكره اختيارات مطروحة أمام الحكومات المستقبلية في دولة اسكتلندا المستقلة؛ وبصرف النظر عن المسار الذي سيتم اختياره، فإنه يجب على الشعب الاسكتلندي الاستمرار في تشكيل النظام من خلال مجموعة خبراء لدينا، والبناء على القيم الأساسية المنصوص عليها في دستور اسكتلندا المستقلة.

الخاتمة

تعتقد الحكومة الاسكتلندية أنه يمكن لنظام الضمان الاجتماعي الجديد المتبع في دولة اسكتلندا المستقلة تحقيق نتائج أفضل بكثير لنا جميعًا، كما يمكنه المساعدة في الحد من حالات الفقر وعدم المساواة، وكذلك التعامل مع جميع أفراد الشعب بكرامة وإنصاف واحترام مهما كانت الظروف التي يعيشها الفرد، وكذلك سيوفر الاستقلال فرصة جديدة لتمهيد الطريق نحو إقامة دولة اسكتلندا الأكثر عدالة وسعادة وازدهار.

© جميع الحقوق محفوظة للحكومة الاسكتلندية لعام 2023

أصدرته الحكومة الاسكتلندية، ديسمبر 2023

أُصدر لصالح الحكومة الاسكتلندية بواسطة مجموعة ايه بي إس - اسكتلندا، 21 شارع تينانت، إدنبرة (12/23) PPDAS1393174 EH6 5NA